أكدت أن تصرفه بتحويل «التأمينات» إلى «نزاهة» غير حكيم

صفاء الهاشم: استمرار وزير المالية في منصبه «مصيبة»

صفاء الهاشم

قالت النائب صفاء الهاشم إن تصرفات وزير المالية براك الشيتان إلى اليوم لا تنم عن أي قدرة سياسية ولا حصافة أو حكمة، مؤكدة أن تصرفه بتحويله مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلى هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» غير حكيم ولا توجد به أي حصافة سياسية.

وأضافت الهاشم في تصريح صحافي أنه من بعد الصمت المريب للوزير وعدم قدرته على مواكبة الفريق الحكومي الجبار وأدائه، وعدم وجود أي دور له في اللجنة العليا لرسم السياسة الاقتصادية إلى اليوم، وكذلك ضحالة الأداء الفني الذي انكشف في انتفاء الفائدة من وجوده في اجتماع لجنة الميزانيات الأخير حول الوضع المالي، فإن استمراره في هذا المنصب الحيوي «مصيبة».

وأشارت الهاشم إلى «أننا في خضم أزمة مالية نبحث عن البدائل، ومؤسسات دولية تنظر إلينا بقرب وتمعن لتقييمنا مالياً، ووجود اقتراح مطروح على طاولة سمو الرئيس بشأن الاقتراض أيا كانت منهجيته سواء دين عام أو اقتراض من صناديقنا السيادية، وبنوك دولية تنتظر هذا التقييم وبحذر!! ليأتي هذا الوزير وكأنه يقول للعالم: ديروا بالكم التأمينات واستثماراتها غير نزيهة».

وأكدت أن الوزير ضرب بجهود الإدارة التنفيذية الجديدة بقيادة الأخ مشعل العثمان عرض الحائط، رغم تنظيفهم للكثير من الملفات من بعد أزمة المدير العام السابق، ولم يتحقق الوزير من الأمر داخلياً، ولم يجتمع معهم، ولا يمتلك إثباتات، متسائلة: «هل يعلم وهل يدري الوزير أن التأمينات وبإدارتها الفذة الجديدة لا تقوم بإدارة الأصول محلياً بطريقة مباشرة، بل عن طريق فتح محافظ بإدارة بنوك استثمارية؟».

واستغربت الهاشم من عدم ذكر اسم مدير الصندوق المسؤول عن قرار الشراء في البلاغ «الصوري» الموجه إلى «نزاهة».

وبينت أن الوزير ضرب مؤسساته وتم التدليس عن عمد، مفسرة أن هذا البلاغ (الصوري) له معنى واحد وهو أنه «يحاتي» الاستجواب ويريد ورقة منفذة لحمايته وحماية منصبه وكرسيه.

وخاطبت الوزير بقولها «استمرارك في هذا المنصب الحيوي في هذا الوقت الحاسم بالذات مصيبة، وساكون أول الداعمين لاستجوابك القادم وبالأدلة».

سعد الخنفور: وزير المالية نزيه ..وندعو النواب للتعاون معه

سعد الخنفور

دعا النائب سعد الخنفور اعضاء مجلس الأمة، الى التعاون مع وزير المالية براك الشيتان ، وإعطائه الفرصة لتقديم خطته المالية وإصلاحاته للجهات التي يتولى الإشراف عليها ،، مبينا ان « تهديد الشيتان بالاستجواب وهو مازال جديدا في منصبه ، ليس له ما يبرره ، ويدخل ضمن التأجيج السياسي الذي لاينفع خصوصا في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها الكويت لمواجهة فيروس كورونا، فضلا عن انحدار اقتصادي عالمي يتطلب تجهيز خطط معالجة مدروسة وبعيدة عن التسرع والتخبط ، وهذا مايقوم به الشيتان فعلا».

وشدد الخنفور على ان «الوزير معروف بالنزاهة ونظافة اليد ، ويشهد له تاريخه الناجح في كل الجهات التي عمل فيها ، وهو منفتح على نواب الامة للتعاون معا لتحقيق ما يسعى اليه الجميع وفق الدستور والقانون».

واشار الخنفور الى ان « من حق النواب التوجيه والرقابة والمحاسبة باعتبارها حقوق دستورية أصيلة لهم ، لكن نتمنى ان يكون استخدام هذه الحقوق بعيدا عن التصيد والشخصانية ،، لافتا الى ضرورة «ترجمة توجيهات سمو الامير في تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية».

يقوم على أساس نظام الـSEIR مع إدخال تعديلات عليه

«دسمان للسكري» يطور نموذجاً لمحاكاة ودراسة انتشار عدوى «كورونا» في الكويت

صرح المدير العام لمعهد دسمان للسكري د. قيس الدويري عن تمكن فريق من من الباحثين من المعهد وجامعة الكويت من تطوير نموذج لمحاكاة ودراسة انتشار عدوى فيروس كورونا في الكويت حملت اسم Predictive mathematical model SARS COV 2.

ويقوم النموذج على أساس نظام الSEIR مع ادخال تعديلات عليه لمحاكاة خصوصية الوضع القائم بدولة الكويت. وبين النموذج فعالية الإجراءات الحكومية المتخذة لاحتواء العدوى منذ اليوم الأول ومنها سياسة اغلاق المدارس والمطاعم والمجمعات التجارية اضافة الى تفعيل الحجر المؤسسي والمنزلي الذي ساهم بشكل كبير وفعال بعزل و تحييد حالات العدوى للمسافرين القادمين من الخارج.

كما بين النموذج وبشكل علمي فعالية وأهمية توقيت قرارات الحكومة المتعلقة بايقاف العمل بالقطاعات الحكومية والخاصة.

وبينت الدراسة بأن المسار التصاعدي للحالات سينسمر الى النصف الثاني من مايو على ان تنحسر الحالات بعد ذلك في ظل المعطيات الحالية وهو المسار الطبيعي للجائحة.

واكد الدويري ان هذا النموذج الوبائي سيتمكن من عمل تقييم مبدئي لأي استراتيجية احتواء قبل تطبيقها من خلال محاكاة الواقع الحالي بالكويت مع الأخذ بعين الإعتبار التركيبة السكانية و التوزيع الجغرافي

وضم الفريق القائم على المشروع مختصين من معهد دسمان للسكري وجامعة الكويت. قام المعهد بوضع هذا النموذج تحت تصرف وزارة الصحة وطوع جميع امكانياته لدعم جهود الوزارة باحتواء عدوى فيروس كورونا المستجد. كما قام معهد دسمان للسكري، والذي أنشاته مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، باجراءات نشر النموذج في احدى المجلات العلمية العالمية.

شمال

مليونا مصاب

المستجد في الولايات المتحدة والعالم.

يذكر أن أميركا تتصدر دول العالم من حيث عدد الاصابات ، تليها إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والصين وايران وتركيا.

محليا سجلت الكويت أمس أيضا ثالث ثالث حالة وفاة بـ«كورونا» ، وهي لمواطنة من مواليد ١٩٤٠، بعدما عانت من مشاكل بالتنفس خلال الايام الماضية ، وتبين انها مصابة بفيروس كورونا. وكان قد تم إدخال المواطنة إلى مستشفى جابر في ٩ ابريل الجاري، وتم تشخيص إصابتها بالفيروس، وقد حدثت لها مضاعفات صحية ادت الى تدهور حالتها.

كما أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور عبدالله السند ، عن تسجيل 55 حالة إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد ، ما يرفع عدد الإصابات في البلاد إلى 1355 إصابة.

وأوضح السند في المؤتمر الصحفي اليومي للوزارة امس ، أن الحالات المترتبة بالسفر بلغ عددها 3 حالات ، وتشمل حالتين لمواطنين مرتبطين بالسفر إلى المملكة المتحدة، وحالة لمواطن مرتبط بالسفر إلى فرنسا ، في حين كان عدد الحالات المسجلة بالمخالطة قد بلغ 43 حالة، وتشمل حالتين لمواطنين، و26 حالة من الجنسية الهندية، و 4 حالات من الجنسية البنغلاديشية، و 3 حالات من الجنسية المصرية، و 3 حالات من الجنسية الباكستانية، وحالة من الجنسية الإيرانية، وحالة من الجنسية الأفغانية، وحالة من الجنسية النيبالية، وحالة من الجنسية الفلبينية وحالة من الجنسية الصينية. أما فيما يخص حالات التقصي الوبائي فكشف السند، انه تم تسجيل 9 حالات.

وكان وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح، قد أعلن عن شفاء 26 حالة من المصابين بفيروس كورونا المستجد ، ليرتفع بذلك عدد الحالات التي تعافت وتماثلت للشفاء في البلاد إلى 176 حالة.

وقال الشيخ باسل الصباح ل «كونا» ، إن التحاليل والفحوص المخبرية والإشعاعية أثبتت شفاء تلك الحالات من فيروس كورونا ، وسيتم نقلها إلى الجناح التأهيلي في المستشفى التخصص لاستقبال المصابين بالفيروس ، تمهيدا لخروجها من المستشفى خلال اليومين المقبلين.

من جهة أخرى افتتح الوزير باسل الصباح وحدة الطوارئ الميدانية في مستشفى مبارك الكبير لاستقبال الحالات المشتبه فيها ضمن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمكافحة فيروس كورونا المستجد.

وقال وكيل الوزارة المساعد للشؤون الهندسية والمشاريع إبراهيم النهام، إنه تم بدء تشغيل وحدة الطوارئ التي تضم 22 سريرًا لاستقبال الحالات المشتبه فيها ، لافتًا إلى أن الوزارة انشأت أربع وحدات مماثلة في مستشفيات الاميري والفروانية والعدان ، فضلًا عن وحدة في الدور الأول بمبنى «ثنيان الغانم».

أضاف النهام أن جميع الوحدات تم إعدادها وتجهيزها خلال خمسة أيام بناء على تعليمات وزير الصحة لمواجهة فيروس كورونا المستجد، لافتًا إلى أن السعة المكانية تستوعب عددًا أكبر من الأسرة في حال كانت هناك حاجة لذلك.

وذكر أن وحدة الطوارئ في مستشفى الفروانية ستكون جاهزة خلال يوم واحد ومن بعدها مستشفى العدان، مشيرًا إلى أن الوزارة ماضية بذلك طبقا لخطة موضوعة لإنشاء مثل هذه الوحدات وفي حال كانت هناك حاجة للتوسع فسيتم ذلك بناء على معطيات الوضع المستقبلي.

من جانبها قالت مديرة مستشفى مبارك الكبير الدكتورة نادية الجمعة ، إنه تم تجهيز وحدة الطوارئ الطبية المتنقلة ، وتنقسم لأكثر من منطقة أولاها الفرز لمعاينة الحالات المشتبه فيها ثم تنتقل لمنطقة تلقي العلاج سواء كانت حالات مستقرة أم غيرها ، وبعدها يتم تقييمها ونقلها إما إلى أجنحة المستشفى وإما إلى جهات أخرى.

وذكرت الجمعة أن الوحدة تضم حاليًا 22 سريرًا لكن بالإمكان زيادتها إلى 32 حسب الحاجة لذلك ، مبينة أن هناك مكانًا مخصصًا للعناية المركزة وهو عبارة عن جناحين فضلًا عن مبنى «هيا الحبيب» لاستقبال الحالات المشتبه فيها.

تدخل «المركزي»

بالإضافة إلى مسؤولين سابقين ، لمناقشة تكليف مجلس الأمة ، بشأن متابعة إجراءات الحكومة في ترشيد الإنفاق وحماية الاستثمارات العامة والصناديق السيادية.

أضاف أن من الأمور التي ناقشتها اللجنة قانون الدين العام بمبلغ «20 مليار دينار» الذي تعتبره الحكومة أحد الخيارات الرئيسية لدعم السيولة في الاحتياطي العام ، الذي كان المصدر الرئيسي لسد عجوزات الميزانية على مدى السنوات السابقة، في حين ناقشت اللجنة خيارات أخرى لدعم سيولة الاحتياطي العام ، على اعتبار أن الاحتياطي العام جزء منه سيولة مالية وجزء منه أصول ثابتة يصعب تسييلها بحسب رأي الحكومة.

ونوه بأن رئيس مجلس الأمة سبق أن أشار بأن غالبية أعضاء مجلس الأمة يرفضون خيار الدين العام، مبينا أن أعضاء اللجنة طرحوا خيارات أخرى لدعم السيولة في الاحتياطي العام وسد عجز الميزانية وهي خيارات متاحة وقابلة للدراسة.

وقال إن من بين هذه الخيارات توظيف تحويل نسبة 10 بالمئة من إيرادات الميزانية إلى احتياطي الأجيال القادمة حسب القانون.

وأوضح أنه خلال الخمس سنوات الماضية تم تحويل 12 مليار دينار من الإيرادات إلى احتياطي الأجيال القادمة ، بدلا من تحويلها إلى الاحتياطي العام مما أثر في سيولة الاحتياطي العام.

أضاف أن من بين تلك الخيارات تحويل الأرباح المحتجزة لدى بعض المؤسسات المستقلة سواء تم اتخاذ قرار بهذا الخصوص أو لم يتم اتخاذ القرار.

وبين أن هناك أرباح محتجزة ومبالغ لا بأس بها تحتفظ بها المؤسسات المستقلة ولا تستخدمها في مشاريع انتاجية تتعلق بعملها، بل تستخدمها في الاستثمارات والسندات والأسهم والأدوات الاستثمارية والمالية الأخرى لكي تحصل على أرباح الهدف منها تجميل ميزانيتها وزيادة إيراداتها.

وأشار الى خيار آخر بمساهمة البنك المركزي - حسب قانونه - في إقراض الحكومة مبالغ تساهم في دعم سيولة الاحتياطي العام.

وشرح أنه بحسب المادة 36 من قانون البنك المركزي يمكن أن يقرض البنك الحكومة 1.5 مليار دينار.

ولفت الى إمكانية مساهمة صندوق التنمية - حسب قانونه - في إقراض الحكومة للمشروعات الإسكانية بحدود 25 بالمئة من رأسماله.

وأكد أن هذا الأمر حتما سيخفف الأعباء على الميزانية العامة للدولة ويقلل نفقاتها.

وتابع أن من بين الخيارات التي قدمها أعضاء اللجنة أن يقوم احتياطي الأجيال القادمة بشراء الأصول غير السائلة لدى الاحتياطي العام بواسطة السيولة المتوفرة لدى احتياطي الأجيال القادمة.

وبين أن هذا الأمر يشكل حلا مناسبا بدلا من أن يقوم الاحتياطي العام ببيع أصوله بأسعار متدنية إضافة إلى التداعيات السلبية على السوق المحلي.

وقال إن اللجنة ناقشت أيضا ترشيد الإنفاق في الميزانية وهو أمر مهم جدا في ظل الظرف الحالي الذي يتطلب البدء بالإصلاحات المالية في الميزانية، وذلك وفقا لخطوات يتعلق أولها بإعادة النظر في أولوية المشاريع الإنشائية وتأجيل غير الضروري منها.

وتابع ان ثاني الخطوات يتعلق بإعادة النظر في مشاريع التسليح لأن هناك أولويات أهم منها في هذا الظرف.

ولفت إلى انه سبق وان صدر قانون بدعم ميزانية التسليح بمبلغ 3 مليار دينار تؤخذ من الاحتياطي العام مما يؤثر على السيولة فيه.

وأشار الى ان الخطوة الثالثة لترشيد الإنفاق تتعلق بدراسة التكاليف المستردة من الحكومة إلى مؤسسة البترول.

وشرح أن هناك تكلفة لإنتاج برميل البترول وفوائد تقوم مؤسسة البترول باستردادها من الحكومة، مشيرا إلى أن الأموال المستردة بلغت في الستة المالية السابقة 3.750 مليار دينار.

ورأى أن هذا الأمر يستدعي إعادة النظر في تكلفة البرميل لأن اللجنة سبق أن كلفت ديوان المحاسبة بضرورة إعادة النظر والتحقيق في تكلفة البرميل التي تستردها مؤسسة البترول من الحكومة وتعتبرها اللجنة عالية ومبالغ فيها، مؤكدا أن هذا الأمر سيساهم في تقليص مصروفات الميزانية.

وبين أن تكلفة بعض الأنشطة في مستشفى الأحمدي تدخل في تكلفة البرميل، معتبرا أن الهدف من ذلك تجميل ميزانية مؤسسة البترول من خلال زيادة إيرادتها وأرباحها.

وأكد أن لجنة الميزانية ألزمت مؤسسة البترول بتحويل مبالغ تتراوح ما بين 7 إلى 9 مليار دينار إلى هيئة الاستثمار بمسمى «محفظة وزير المالية» ، التي كانت المؤسسة تستثمرها في مشاريع استثمارية غير نفطية ولكن اللجنة رأت أن هذا الأمر من اختصاص هيئة الاستثمار.

وذكر أن هناك مشاريع نفطية عليها ملاحظات من قبل اللجنة وبعضها كانت تؤدي إلى خسارة المؤسسة مثل شركة الاستكشافات البترولية «كوفيبك» التي دعمتها المؤسسة بمبالغ عدة مرات نتيجة خسائر متراكمة، ومشروع مصفاة فينتام الذي توجد عليه ملاحظات.

وشدد عبدالصمد على وجوب إعادة النظر بالعلاقة بين مؤسسة البترول الكويتية والحكومة ، لأن هناك أموالا تخسرها الحكومة ويجب أن ترشد في مؤسسة البترول.

كما طالب عبد الصمد بإعادة النظر في مشروعات الـ BOT وإعطاء القطاع الخاص دور مهم في الاقتصاد الوطني ، شريطة أن تكون الدراسة موضوعية وعلمية، والاستفادة من سلبيات التجارب السابقة لكي يسهم ذلك في تخفيض الإنفاق العام وترشيد الميزانية.

وأكد على ضرورة استثمار هذا الوضع الاستثنائي في اتخاذ حزمة من الإصلاحات ، سواء على مستوى الميزانية أو على المالية العامة وتكون الإصلاحات متوسطة وطويلة أجل وفقا لخطة مدروسة.

وقال إن هناك تخوفا وتحفظا من مجموعة كبيرة من الأعضاء سواء من داخل لجنة الميزانية أو خارجها على مشروع القانون ، بالطريقة التي ارسلته بها الحكومة للمجلس، مبينا أن التخوف هو من أن يؤدي إقرار قانون الدين العام إلى تجاهل هذه الإصلاحات، إضافة إلى التوجيه غير السليم لتلك المبالغ المقترحة. في حين أن ما طرح من أمور وأفكار يحد ذاتها تساهم في عملية الإصلاح.

وأكد أن كل ما تشير إليه الحكومة من اختلالات سواء في الميزانية أو المالية العامة سبق أن توقش مع الحكومة تكرارا ومرارا بما فيها رئيس الحكومة السابق والوزراء المعنيين، ولكن لم يتم اتخاذ الإجراءات المطلوبة للإصلاح وهذا مثبت في تقارير لجنة الميزانيات المتكررة والمتعددة.

أضاف أنه «بحمد الله وفضله لا زالت وكالات التصنيف الإئتماني تعتبر الكويت مستقرة ماليا ، وهذا يعني أنه لا داعي ولا مبرر للهلع أو الجزء وكلاهما أمر ممنوع». مشيرا الى ان « الاحتياط والترشيد وحسن التدبير والتخطيط السليم للمستقبل والإصلاحات المالية كل ذلك أمر مطلوب ومشروع ».

وبين عبدالصمد من جهة أخرى أن ما نشر عن رفض اللجنة حضور وزير المالية عار عن الصحة تماما، وذلك لأن الاجتماع كان مخصصا للاختصاصيين الماليين ، وعلى ضوئه يتم تحديد اجتماع للوزراء المعنيين من أجل مناقشة المواضيع التي طرحت في هذا الاجتماع.

وأوضح أن اللجنة عادة إذا أرادت أن تجتمع بالوزراء فتعقد اجتماعاتها في مواعيد لا تتعارض مع اجتماعات مجلس الوزراء الرسمية، ولكن الدعوة وجهت لوزير المالية بالخطأ.

العقيل افتتحت

داخل المنطقة سواء البقالات او الاسواق المصغرة «السوبر ماركت» ، لا تسد احتياجات أهالي وسكان المهبولة من المواطنين والمقيمين ، مما استدعى سرعة إيجاد منفذ بيع تعاوني لسد تلك الاحتياجات.

أضافت أنه إثر قرار مجلس الوزراء حسب توصيات الجهات الصحية في البلاد ، والقاضي بتطبيق العزل الشاطئي على المهبولة مدة اسبوعين ، ومنع دخولها أو الخروج منها ونظرا إلى عدم وجود فرع تعاوني داخلها واعتماد قاطنيها على التسوق من جمعية القنطاس صار لزاما افتتاح هذا الفرع داخل المنطقة مؤكدة أن إيجاد نقاط بيع جديدة داخل المنطقة وارد لسد احتياجات سكانها.

وأوضحت أن جمعية القنطاس تولت تجهيز الفرع الجديد كاملا وتضمينه جميع المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية والتكميلية معربة عن الشكر لملاك مدرسة انوقا الدولية وحسهم الوطني ووضعهم جميع منشآتها بتصرف الدولة لتكون منفذ بيع غذائيا يخدم اهالي المنطقة.

من جانبه قال محافظ الأحمدي الشيخ فواز الخالد الصباح ، إنه قام بجولة تفقدية على منطقة المهبولة ، برفقة وزيرة الشؤون الاجتماعية انتهت بافتتاح فرع تعاوني مؤقت يتبع جمعية القنطاس لتوفير المواد التموينية والغذائية لمواطني ومقيمي المنطقة.

وقال المحافظ إن هذا الفرع يجسد التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والجمعيات التعاونية لتوفير المخزون الغذائي لعموم المستهلكين ، شاكرا أجهزة الدولة كافة على الجهود الجبارة المبذولة منذ بداية الأزمة الحالية داعيا الله جل وعلا رفع البلاء عن البلاد والعباد عاجلا غير آجل.

السفيرة الأمريكية

خصوصا في المجال الطبي وتوفير الحماية لرعاياهما وترتيب رحلات إجلائهم.

وقالت إنه في ضوء الصداقة الفريدة التي تجمع البلدين الفقت أخيراً نائب وزير الخارجية خالد الجارالله ، وتمت مناقشة تنسيق الجهود من أجل حصول دولة الكويت على تكنولوجيا جديدة في مجال الرعاية الصحية يجري تطويرها في الولايات المتحدة لمكافحة الفيروس المستجد. وأوضحت أنه في ضوء الأزمة الراهنة واعتماد معظم الجامعات الأميركية نظام «التعليم عن بعد» ، بات في مقدور بعض الطلبة المبتعثين العودة إلى بلدهم وإنهاء العام الدراسي.

وعن انطباعها عن دولة الكويت أفادت بانها منذ وصولها نهاية شهر يناير الماضي تأثرت كثيرا بـ «حجم ودفء ترحيب الشعب الكويتي ، لافتة إلى أن «دولة الكويت تتمتع بثقافة وتاريخ ثريين وسيستمر نشابك مستقبل بلدينا». وأعربت عن تطلعها إلى انجلاء أزمة «كورونا» بغية التعرف على المجتمع الكويتي عن كثب لاسيما انها واجهت «صعوبات خلال الأزمة لجهة الاستمرار بمقابلة الناس والتعرف على البلد ، مبينة أن شعبي البلدين يتمتعان بصداقة طويلة ودائمة وتتطلع إلى تعزيز هذه الروابط أكثر مستقبلا».

وذكرت رومانوسكي انها تتطلع خلال فترة عملها سفيرة لبلدها إلى العمل مع القيادة السياسية في البلاد ومع الحكومة الكويتية حول القضايا التي تهم البلدين والمنطقة. وقالت : «كان لي شرف تقديم أوراق اعتمادي لسمو الأمير في 11 فبراير الماضي وسعدت بأن هنأت سموه بيومها بمناسبة العيد الوطني والذكرى الـ14 لتولي سموه مقاليد الحكم ، وشكرت سموه على دور دولة الكويت القيادي في مجلس التعاون الخليجي وفي لم الشمل الخليجي». وجددت التأكيد على التزام الولايات المتحدة بالمصالح الأمنية المشتركة وتعزيز العلاقات الثنائية مع دولة الكويت ، في ضوء الحوار الاستراتيجي بين البلدين اللذين يتمتعان بـ«شراكة فريدة صمدت أمام اختبارات الزمن» ، مؤكدة أن «العلاقة بين البلدين متجذرة في قيمنا ومصالحنا ورؤيتنا المشتركة للمستقبل».

وأفادت بأن الحوار الاستراتيجي يعتبر أحد الأطر المهمة لتوسيع الشراكة بين البلدين وتعزيز علاقاتهما السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، معربة عن التطلع إلى مواصلة تعزيز التعاون في مجالات التعليم والرعاية الصحية والنقل والأمن السيبراني وغيرها من المجالات. وعن انطباعها تجاه الإجراءات المتخذة من قبل حكومة دولة الكويت لمكافحة فيروس «كورونا» ، قالت سفيرة الولايات المتحدة إن «الحكومة الكويتية استجابت بسرعة لمنع انتشار الفيروس وحرصت على إطلاع الجمهور على مستجدات الوضع أولا بأول». وأعربت عن امتنانها لـ «تفاني وتضحية الموظفين الحكوميين ومقدمي الخدمات الصحية الذين يقفون بكل يقظة وجهوزية في الخطوط الأمامية من أجل حماية سلامة ورفاهية المواطن والمقيم». وأشادت بالتبرعات الكويتية لمصلحة الجهود الدولية للتغلب على التهديد العالمي للفيروس ، قائلة : «كما جرت العادة تظل الكويت والولايات المتحدة رائدتين في الدعم الإنساني الدولي». وأوضحت أن حكومة بلادها قدمت أخيرا نحو 225 مليون دولار إضافية على شكل مساعدات صحية وإنسانية واقتصادية ، لتعزيز جهود الاستجابة العالمية لمكافحة هذه الجائحة ، مبينة انها جاءت بعد مساهمات سابقة قدرت بنحو 274 مليون دولار خصصت للغرض نفسه.

وأفادت بأن «المساهمات الأخيرة جاءت إضافة لما قدره 140 مليار دولار هي إجمالي المساعدات الصحية الأميركية على مستوى العالم خلال الـ20 عاما الماضية».

وعن أوضاع الطلبة الكويتيين الدارسين في الولايات المتحدة ، قالت رومانوسكي «هناك نحو 12 ألف طالب كويتي يدرسون في جامعات أميركية ، وأبعث لهؤلاء الطلبة تحياتي وأطيب تمنياتي وأود أن يكونوا على يقين بأننا نفكر بهم خلال هذه الأوقات الصعبة ، خصوصا أنهم يشكلون جزءا من تقليد كبير من المنح الدراسية والتعاون التعليمي بين البلدين». وتابعت أن «معظم الجامعات في الولايات المتحدة تعمل من خلال برامج التعليم عن بعد حاليا ، مما يمكن عودة بعض هؤلاء الطلبة إلى الكويت لإنهاء العام الدراسي من هنا بغض النظر عن المكان الذي اختاروه لتجاوز هذه الأزمة».

وأشارت إلى أن لقاءاتها مع نائب وزير الخارجية خالد الجارالله في شهر أبريل الجاري ، تناولت العديد من القضايا بما في ذلك استجابة دولة الكويت لمواجهة تداعيات وباء فيروس كورونا والأحداث والقضايا الإقليمية.

وأفادت رومانوسكي بأن اللقاءات تناولت الحديث عن خطوات دولة الكويت الاستباقية لمواجهة الفيروس ، معربة عن شكرها لنائب وزير الخارجية على جهود الحكومة لضمان استمرار السفارة الأمريكية في العمل خلال الأزمة.

«الطيران المدني»

هاتين الرحلتين تعتبران ضمن خطة تسهيل مغادرة المقيمين الراغبين في مغادرة الكويت إلى بلدانهم.

«الداخلية»: إحالة

وقالت الوزارة في بيان صحفي للإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني أمس إن الإدارة العامة للتحقيقات باشرت التحقيق في قضايا اختراق قانون حظر التجول الجزئي والذي طبق للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد وقد أحالت الأجهزة الأمنية منذ تطبيق قرار الحظر الجزئي المخالفين المذكورين آنفا.

ولفتت إلى أن من ضمن القضايا المسجلة أشخاصا «أقاموا تجمعات واحتفالات زواج» داعية الجميع إلى الالتزام بالقوانين الصادرة في هذه الظروف الاستثنائية إذ إن المؤسسة الأمنية لن تتهاون في تطبيق أحكام قانون الحظر بما يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للبلاد.

ترامب: سنشكل

جهود التصدي لفيروس كورونا ، ان اللجنة «تضم أبرز الأشخاص في البلاد وأنجح الأشخاص في مختلف المجالات موضحا ان اللجنة سيعلن عنها اليوم».

أضاف «سنصدر قريبا إرشادات جديدة ومهمة للغاية لمنح الحكام المعلومات التي يحتاجونها لبدء فتح ولاياتهم بأمان» ، قائلا «خطة إدارتي والتوجيهات الإرشادية ستعطي الشعب الأمريكي الثقة التي يحتاجها لبدء العودة إلى الحياة العادية».